

الإمام الخميني في تراثنا القواعدي
الكلامية في الفقه الإسلامي

اعداد:

سعدى محمودي

■

محمودی، سعدی، ۱۳۵۳ -

المدخل الى دراسة القواعد الكلية في الفقه الاسلامي / تالیف سعدی محمودی.

تهران: دار نشر احسان، ۱۴۴۰ق.= ۱۳۹۸.

۸ ص.

شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۳۴۹-۵۲۷-۲

یادداشت: عربی، یادداشت: کتابنامه، موضوع: فقه -- قواعد

رده بندی کنگر: ۱۲۱۸ م۳م۴/۵/۱۶۹ BP

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۳

شماره کتابشناسی سی: ۵۶۰۲۲۰

تهران، خیابان انقلاب، پست و بیست و یک، ششگانه تهران، پاساژ فروزنده، شماره ۴۰۶.



www.nashrehsan.com

تلفن: ۶۶۹۵۴۴۰۴

نشر

المدخل الى دراسة القواعد الكليّة في الفقه الاسلامي

تألیف: سعدی محمودی

ناشر: نشر احسان

چاپخانه: چاپ مهارت

شمارگان: ۱۰۰۰ نسخه

نوبت چاپ: اول - ۱۳۹۸

قیمت: ۲۵۰۰۰ تومان

شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۳۴۹-۵۲۷-۲

فهرست

١٥	التمهيد
١٧	منهجى في المناهج
٢١	المقدمة
٢١	في بيان المصطلحات المتعلقة بالموثق
٢١	تعريف قواعد الفقه
٢٦	الغرض من دراسة قواعد الفقه وفوائدها
٢٨	حكم دراسة القواعد الفقهية
٢٨	الفروق بين القواعد الفقهية والقواعد الأصولية
٣٢	الفرق بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي
٣٢	من أمثلة الضوابط الفقهية
٣٣	إستمداد القواعد الفقهية ومصادرها
٣٣	لمحة تاريخية عن نشأة قواعد الفقه وصياغتها
٤٣	القاعدة الأولى
٤٣	١- «الأمر بمقاصدها»
٤٦	٢- «العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني»

القاعدة الثانية ٤٨

٣- «اليقين لا يزول بالشك» ٤٨

ما يتفرع عنها من القواعد ٥١

٥-ب- «ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه» ٥٢

٦-ج- «الأصل في الصفات العارضة العدم» ٥٣

٧-د- «الأصل بإعادة الذمة» ٥٥

٨-هـ- «الأصل بإضافة الحادث إلى أقرب أوقاته» ٥٦

٩-و- «لا حجة بأدلة في مقابلة التصريح» ٥٨

١٠-ز- «لا ينسب إلى ساكن قول، ولكن السكوت في معرض الحاجة إلى

البيان بيان» ٥٩

١١-ح- «لا عبرة للتوهم» ٦١

١٢-ط- «لا حجة مع الاحتمال الناشئ عن دلالة» ٦٢

١٣-ي- «لا عبرة بالظن البيِّن خطؤه» ٦٤

١٤-ك- «الممتنع عادة كالممتنع حقيقة» ٦٥

القاعدة الثالثة ٦٧

١٥- «المشقة تجلب التيسير» ٦٧

١٦-أ- «الأمر إذا صاق اتسع» وكذلك «إذا إتسع ضاق» ٦٩

١٧-ب- «الضرورات تُبيح المحظورات» ٧٠

١٨-ج- «الضرورات تقدر بقدرها» ٧١

١٩-د- «الاضطرار لا يبطل حق الغير» ٧٣

٢٠-هـ- «الحاجة تنزل منزلة الضرورة، عامة كانت أو خاصة» ٧٤

- القاعدة الرابعة ٧٧
- ٢١- «لا ضرر ولا ضرار» ٧٧
- ٢٢-أ- «الضرر يدفع بقدر الإمكان» ٨٠
- ٢٣-ب- «الضرر يزال» ٨١
- ٢٤-ج- «الضرر لا يزال بمثله» ٨٢
- ٢٥-د- «الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف» ٨٣
- ٢٦-هـ- «يختار أهون الشرين» ٨٤
- ٢٧-و- «إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما» ٨٤
- ٢٨-ز- «يتحمل الضرر الخاص لدفع ضررٍ عامٍّ» ٨٥
- ٢٩-ح- «درء المفسدات من باب المصالح» ٨٦
- ٣٠-ط- «إذا تعارض المانع ومقتضى يقدم المانع» ٨٨
- ٣١-ي- «القديم يُترك على قدمه» ٨٩
- معنى هذه القاعدة ٨٩
- ٣٢-ك- «الضرر لا يكون قديماً» ٩١
- القاعدة الخامسة ٩٣
- ٣٣- «العادة مُحكمة» ٩٣
- ٣٤-أ- «استعمال الناس حجة يجب العمل بها» ٩٦
- ٣٥-ب- «إنما تعتبر العادة إذا إطرقت أو غلبت» ٩٧
- ٣٦-ج- «العبرة للغالب الشائع لا للنادر» ٩٨
- ٣٧-د- «الحقيقة تُترك بدلالة العادة» ٩٩
- ٣٨-هـ- «الكتاب كالخطاب» ١٠٠

- ٣٩-و- «الإشارة المعهودة للأخرس كالبيان باللسان» ١٠٢
- ٤٠-ز- «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً» ١٠٣
- ٤١-ح- «التعيين بالعرف كالتعيين بالنص» ١٠٤
- ٤٢-ط- «المعروف بين التجار كالمشروط بينهم» ١٠٥
- ٤١-ي- «لا ينكر تغير الأحكام (الاجتهادية) بتغير الأزمان» ١٠٦
- القاعدة السادسة ١١٠
- ٤٤-«أ- حال» «اللام أولى من إهماله» ١١٠
- ما يتفرع عما هو من القواعد ١١٣
- ٤٥-أ- «الأصل في الكلام حقيقة» ١١٣
- ٤٦-ب- «إذا تعذرت لغة صار إلى المجاز» ١١٥
- ٤٧-ج- «المطلق يجري على ما ذكره ما لم يقدّم دليل التقييد نصاً أو دلالة» ١١٦
- ١١٦
- ٤٨-د- «ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر طله» ١١٨
- ٤٩-هـ- «الوصف في الحاضر لغو، وفي الغائب مجاز» ١١٩
- ٥٠-و- «السؤال معاد في الجواب» ١٢٠
- ٥١-ز- «إذا تعذر إعمال الكلام يهمل» ١٢١
- القاعدة السابعة ١٢٢
- ٥٢-«لا مساغ للاجتهاد في مورد النص» ١٢٢
- القاعدة الثامنة ١٢٤
- ٥٣-«الاجتهاد لا ينقض بمثله» ١٢٤
- القاعدة التاسعة ١٢٦

- ٥٤- « ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا قياس عليه » ١٢٦
- القاعدة العاشرة ١٢٨
- ٥٥- « إذا زال المانع عاد الممنوع » ١٢٨
- ٥٦- « ما جاز لعذر بطل بزواله » ١٢٩
- القاعدة الحادية عشرة ١٣١
- ٥٧- « ما حُرِّمَ أخذه حرم إعطاؤه » ١٣١
- ٥٨- « ما حُرِّمَ فعله حُرِّمَ طلبه » ١٣٢
- القاعدة الثانية عشرة ١٣٣
- ٥٩- « من استعجل السعي قبل أوانه عوقب بحرمانه » ١٣٣
- القاعدة الثالثة عشرة ١٣٥
- ٦٠- « من سعى في نقض ما لم يرهجه فسيح عليه » ١٣٥
- القاعدة الرابعة عشرة ١٣٦
- ٦١- « البقاء أسهل من الابتداء » ١٣٦
- ٦٢- « يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء » ١٣٧
- القاعدة الخامسة عشرة ١٣٩
- ٦٣- « التابع تابع » ١٣٩
- ٦٤- أ- « من مَلَكَ شيئاً مَلَكَ ما هو من ضروراته » ١٤٠
- ٦٥- ب- « التابع لا يفرد بالحكم » ١٤١
- ٦٦- ج- « يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها » ١٤٢
- ٦٧- د- « إذا سقط الأصل سقط الفرع » ١٤٣
- ٦٨- هـ- « قد يثبت الفرع مع عدم ثبوت - أو سقوط - الأصل » ١٤٤

- ١٤٥ ٦٩-و- «إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه»
- ١٤٧ القاعدة السادسة عشرة
- ١٤٧ ٧٠- «إذا بطل الأصل يصار إلى البديل»
- ١٤٩ لقاعدة السابعة عشرة
- ١٤٩ ٦- «الساقط لا يعود، كما أن المعدوم لا يعود»
- ١٥١ القاعدة الثامنة عشرة
- ١٥١ ٧٢- «لا يتم التمتع إلا بالقبض»
- ١٥٣ القاعدة التاسعة عشرة
- ١٥٣ ٧٣- «تبدل سبب الملك كبدل الذات»
- ١٥٥ القاعده العشرون
- ١٥٥ ٧٤- «المعلق بالشرط يجب بيوده عند ثبوت شرطه»
- ١٥٦ ٧٥- «المواعيد بصورة التعاليق تكون لازمة»
- ١٥٨ القاعدة الحادية والعشرون
- ١٥٨ ٧٦- «يلزم مراعاة الشرط بقدر الإمكان»
- ١٦٠ القاعدة الثانية والعشرون
- ١٦٠ ٧٧- «الجواز الشرعي ينافي الضمان»
- ١٦٣ القاعدة الثالثة والعشرون
- ١٦٢ ٧٨- «الخراج بالضمان»
- ١٦٥ القاعدة الرابعة والعشرون
- ١٦٥ ٧٩- «الغرم بالغنم»
- ١٦٧ القاعدة الخامسة والعشرون

- ١٦٧..... ٨٠- «النعمة بقدر النعمة، والنقمة بقدر النعمة».....
- ١٦٨ القاعدة السادسة والعشرون
- ١٦٨..... ٨١- «الأجر والضمان لا يجتمعان».....
- ١٧٠ القاعدة السابعة والعشرون
- ١٧٠..... ٨٢- «لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذن».....
- ١٧٢..... ٨٣- «الامر بالتصرف في ملك الغير باطل».....
- ١٧٣..... ٨٤ ب- «لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا سبب شرعي».....
- ١٧٥ القاعدة الثامنة والعشرون
- ١٧٥..... ٨٥- «يضاف السعير الداعل لا الأمر، ما لم يكن مجبراً».....
- ١٧٧ القاعدة التاسعة والعشرون
- ١٧٧..... ٨٦- «المباشر ضامن وان لم يتمدد».....
- ١٧٩ القاعدة الثلاثون
- ١٧٩..... ٨٧- «المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد».....
- ١٨٢ القاعدة الحادية والثلاثون
- ١٨٢..... ٨٨- «اذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر».....
- ١٨٤ القاعدة الثانية والثلاثون
- ١٨٤..... ٨٩- «جناية العجماء جبار».....
- ١٨٦ القاعدة الثالثة والثلاثون
- ١٨٦..... ٩٠- «الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة».....
- ١٨٨ القاعدة الرابعة والثلاثون
- ١٨٨..... ٩١- «التصرف على الرعية منوط بالمصلحة».....

- ١٩١ القاعدة الخامسة والثلاثون
- ١٩١ ٩٢- «يقبل قول المترجم مطلقاً»
- ١٩٣ القاعدة السادسة والثلاثون
- ١٩٣ ٩٣- «دليل الشيء في الأمور الباطنة يقوم مقامه»
- ١٩٥ القاعدة السابعة والثلاثون
- ١٩٥ ٩٤- «نمر مؤانذ بإقراره»
- ١٩٧ القاعدة الثامنة والثلاثون
- ١٩٧ ٩٥- «الثابت، بالبرهان كالثابت بالعيان»
- ١٩٨ ٩٦- «البينة حجة متعدي، والإقرار حجة قاصرة»
- ٢٠٠ القاعدة التاسعة والثلاثون
- ٢٠٠ ٩٧- «البينة لإثبات خلاف الظاهر، واليمين لإبقاء الأصل»
- ٢٠٢ ٩٨- «البينة على المدعى، واليمين على من أنكر»
- ٢٠٣ القاعدة الأربعون
- ٢٠٣ ٩٩- «لا حجة مع التناقض، ولكن لا يختل معه حكم محاكم»
- ٢٠٧ اهم المصادر والمراجع